قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٧٨ لسنة ٢٠٠٢

بشأن الموافقة على اتفاق التعاون الفنى لعام ٢٠٠٢

بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية

الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٢/٧/٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة (١٥١) من الدستور :

قـــرر :

(مـادة وحيدة)

ووفق على اتفاق التعاون الفنى لعام ٢٠٠٢ بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٢/٧/٤ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٩ رجب سنة ١٤٢٣ هـ .

(الموافق ٢٣ سبتمبر سنة ٢٠٠٢م) .

حسنى مبارك

اتفساق

بين حكومة جمهورية مصر العربية

وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية

حول التعاون الفنى لعام ٢٠٠٢

إن حكومة جمهورية مصر العربية

وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية

انطلاقًا من روح العلاقات الودية القائمة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية ؛

ورغبة فى توطيد وتعزيز هذه العلاقات الودية من خلال التعاون الفنى المبنى على روح المشاركة ؛

وإدراكًا بأن الحفاظ على هذه العلاقات يشكل أساسًا لهذا الاتفاق ؛

وعزمًا على المساهمة فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى جمهورية مصر العربية ؛

وإشارة إلى المفاوضات الحكومية التى عقدت فى الفترة من ٢ إلى ٣ يوليو ٢٠٠٢ ؛

قد اتفقتا على ما يلى :

(المادة الأولى)

١ - تنفيذًا لاتفاق التعاون الفنى الموقع فى ٢٧ يونية ١٩٧٣ بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية والترتيب المعدل له المؤرخ فى ٢ يناير و٢٨ يناير ١٩٩٠ تم الاتفاق على دعم المشروعات التالية :

(١) تطوير خدمات الجمعيات التعاونية الزراعية .

(٢) اعتماد الفتاوى .

(٣) تطوير إنتاج اللوالح .

(٤) تحسين الإطار العام للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .

(٥) دعم استراتيجى لوزارة الموارد المائية والرى .

(٦) دعم وتطوير وسائل التعليم والتعلم .

(٧) خصخصة إدارة المخلفات الصلبة فى قنا وكفر الشيخ .

(٨) صندوق الدراسات والخبراء .

على أن تظهر الدراسة جدوى دعم هذه المشروعات وعلى أن يتم الإقرار بجدوى دعمها .

٢ - تتيح حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية وعلى نفقتها مساهمات بصل إجماليها إلى ١٢٥٠٠٠٠٠ يورو (اثنى عشر مليونًا وخمسمائة ألف يورو) فى صورة عاملين ومدخلات للمشروعات المشار إليها فى الفقرة (١) أعلاه ، وتكلف وكالة التعاون الفنى الألمانية GTZ (مقرها أيشبورن) بتنفيذ هذه المساهمات .

٣ - تضمن حكومة جمهورية مصر العربية أن المؤسسات المكلفة من قبلها بتنفيذ المشروعات المحددة فى الفقرة (١) أعلاه سوف تفى بمساهماتها اللازمة .

٤ - يمكن استبدال المشروعات المحددة فى الفقرة (١) أعلاه بمشروعات أخرى فى حالة موافقة حكومتى جمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية مصر العربية على ذلك .

٥ - تسقط الارتباطات المتعلقة بالتعاون الفنى دون إعلان إلا إذا تم إبرام العقود التنفيذية الخاصة بكل مشروع مشار إليه فى المادة الثانية فى غضون ثمانى سنوات اعتباراً من العام الذى تمت فيه هذه الارتباطات . ويكون آخر ميعاد بالنسبة إلى الارتباطات المبرمة عام ٢٠٠٢ هو ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

(المادة الثانية)

يتم تحديد تفاصيل المشروعات المحددة فى المادة (١) أعلاه وكذلك مساهمات والتزامات الطرفين المتعاقدين فى العقود التنفيذية لكل مشروع ، والتى يتم إبرامها بين وكالة التعاون الفنى الألمانية GTZ والمؤسسات المصرية المكلفة من جانب حكومة جمهورية مصر العربية بتنفيذ المشروعات ، وتخضع العقود التنفيذية للمشروعات للقوانين واللوائح السائدة فى جمهورية ألمانية الاتحادية .

(المـــادة الثالثة)

١ - تعفى حكومة جمهورية مصر العربية المواد والسيارات والبضائع والمعدات وكذلك قطع الغيار التى يتم توريدها للمشروعات المحددة فى المادة (١) أعلاه بواسطة وكالة التعاون الفنى الألمانية GTZ نيابة عن حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية وعلى نفقتها ، من التراخيص والرسوم الجمركية ورسوم الموانىء ورسوم الاستيراد والتصدير وأية أعباء عامة أخرى (متضمنة رسوم التخزين) مع ضمان أن يتم الإفراج الجمركى عن هذه البنود بدون تأخير .

٢ - تعفى حكومة جمورية مصر العربية وكالة التعاون الفنى الألمانية GTZ من كافة الضرائب والأعباء العامة أو رسوم التخزين التى تفرض فى جمهورية مصر العربية والمرتبطة بإبرام وتنفيذ العقود التنفيذية للمشروعات المشار إليها فى المادة (٢) أعلاه .

(المـــادة الرابعة)

فى جميع الأحوال الأخرى تطبق نصوص الاتفاق المبرم فى ٢٧ يونيو ١٩٧٣ المشار إليه فى المادة (١) أعلاه والترتيب المعدل له المؤرخ فى ٢ يناير ، ٢٨ يناير ١٩٩٠ على هذا الاتفاق .

(المـــادة الخامسة)

يدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ اعتباراً من تاريخ قيام حكومة جمهورية مصر العربية بإخطار حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية بأن الإجراءات القانونية لدخول هذا الاتفاق حيز النفاذ قد تمت من جانب جمهورية مصر العربية ، ويكون تاريخ دخول الاتفاق حيز النفاذ هو تاريخ استلام حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية لهذا الإخطار .

تحرر فى القاهرة بتاريخ ٤ يونيو ٢٠٠٢ من أصلين باللغات العربية والألمانية والإنجليزية وتكون لجميع النصوص الثلاثة نفس الحجية . وفى حالة الاختلاف فى تفسير النصين العربى والألمانى يعتد بالنص الإنجليزى .

عن حكومة
جمهورية مصر العربية
فايزة أبو النجا

عن حكومة
جمهورية ألمانيا الاتحادية
(التوقيع)